سنان أوغان : هذه شروطي لدعم كليتشدار في الإعادة

هيئة الانتخابات التركية : جولة ثانية بين أردوغان وأوغلو يوم 28 مايو

رجب طيب أردوغان ومنافسه كمال كليتشدار أوغلو

سنان أوغان

«وكالات» : أعلنت هيئة الانتخابات التركية، رسمياً، الاثنين، أنه «لا فائز في انتخابات، الأحد، وقررنا الذهاب لجولة إعادة يوم 28 مايو».

وقالت هيئة الانتخابات التركية إن «الرئيس رجب طيب أردوغان حصل على 49.51 في المئة وكليتشدار أوغلو على 44.88 في المئة».

وأكدت الهيئة «فرز 100 في المئة من الأصوات، ونسبة مشاركة بلغت 88.92 في المئة».

وأظهرت النتائج الكاملة لأهم انتخابات تشهدها تركيا في حقبة ما بعد السلطنة العثمانية، أن أردوغان الذي يُحكم قبضته على السلطة منذ عام 2003 ولم يهزم في أكثر من 10 انتخابات وطنية، أخفق بفارق طفيف عن تحقيق نسبة الـ50 في المئة المطلوبة زائد صوت واحد.

وقد أفادت وسائل إعلام رسمية بتقدم أردوغان في وقت مبكر، مساء الأحد، إلا أنه أخفق في تحقيق الأغلبية اللازمة لإعلان فوزه في الجولة الأولى وتمديد حكمه البالغ 20 عاما.

وكانت نسبة التصويت لصالح أردوغان تراجعت إلى أقل من 50 في المئة من الأصوات بعد فرز أكثر من 98 في المئة من الأصوات، بحسب وكالة أنباء الأناضول الحكومية.

وللفوز في الانتخابات الرئاسية، يجب أن يحصل أحد المرشحين الرئيسيين على أغلبية 50 في المئة من الأصوات زائد واحد.

مرشح المعارضة في انتخابات الرئاسة التركية أوغلو قال إنه سيقبل قرار الشعب بإجراء جولة إعادة، مضيفا أن الرئيس أردوغان لم يحقق النتائج التي كان يرغبها في الانتخابات.

أوغلو ذكر في تصريحات جنباً إلى جنب مع زعماء أحزاب أخرى في تحالفه أنه سيفوز على أردوغان إذا أجريت جولة إعادة.

وقبل إعلان النتائج النهائية، خاض المتنافسان الرئيسيان، أردوغان وأوغلو، معركة أرقام ويطلب كل منهما من مراقبيهم البقاء في مراكز الفرز «حتى النهاية».

وبدا أردوغان منتصرا عندما ظهر أمام حشد كبير من مؤيديه بُعيد منتصف الليل ليعلن بنفسه جاهزيته لخوض جولة انتخابات رئاسية ثانية.

وقال في كلمة له أمام مناصريه إنه متقدم في الانتخابات بفارق شاسع، واصفا منافسيه بالمخادعين بقولهم إنهم متقدمون في النتائج.

من جهته على الرغم من الاهتمام في الانتخابات الرئاسية التركية بالمرشحين الأوفر حظا، وهما: الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان، ومرشح المعارضة، كمال كليتشدار أوغلو، فإن المرشح الثالث في الانتخابات الرئاسية، سنان أوغان تحول كحصان أسود في الانتخابات التركية، بعدما تسبب في الإطاحة بفرص أردوغان في حسم المنافسة من الجولة الأولى.

وكشف سنان أوغان صاحب الترتيب الثالث في الانتخابات التركية عن شروطه لدعم كليتشدار أوغلو في جولة الإعادة ما لم يتم تقديم تنازلات للحزب المؤيد للأكراد.

وحصل المرشح الثالث القومي سنان أوغان على 5.2 في المئة من الأصوات، وقال محللون إنه يمكن أن يلعب دور «صانع الملوك» في جولة الإعادة إذا قرر دعم أحدهما.

وعقب ظهور النتائج، قال المرشح الرئاسي التركي سنان أوغان، صاحب الترتيب الثالث في الانتخابات التركية: «مرشح المعارضة كليتشدار أوغلو لم ينجح في إقناع الشعب».

وأضاف: «يمكن أن أدعم كليتشدار أوغلو في جولة الإعادة ما لم يتم تقديم تنازلات للحزب المؤيد للأكراد».

وتابع: «محاربة الإرهاب وإعادة اللاجئين خطوط حمراء من أجل دعم أردوغان أو كليتشدار أوغلو».

وكان المرشح الرابع في الانتخابات الرئاسية، محرم إينجه، قد انسحب من السابق، الخميس، وذكر إينجه، وهو زعيم حزب «البلد»، أنه اتخذ قراره لأنه لم يعد يتحمل الاتهامات التي تلاحقه مثل تشتيت أصوات المعارضة.

وبقي في المنافسة أوغان الذي قال في تصريحات صحافية لدى الإدلاء بصوته في أنقرة إنه يطالب المواطنين الأتراك بالإدلاء بأصواتهم.

لكن ما كان لافتا في أحاديثه الأخيرة تأكيده أن هدفه الحالي هو ألا تحسم الانتخابات من الجولة الأولى، إنما دفع البلاد نحو جولة ثانية.

وردا على سؤال بشأن خطته في حال الانتقال إلى الجولة الثانية من الانتخابات، أجاب بأن تحالفه سيناقش الأمر مع الأحزاب الأخرى، مؤكدا أن الأمر يتعلق بالمبادئ لا بالمكاسب مثل الوزارات.

لكن مراقبين يرون أنه يسعى بالفعل لتحقيق مكاسب مقابل دعم أي مرشح.

وفي الجولة الثانية، يستطيع فيها مساومة المرشحين الآخرين للفوز بتأييده مقابل الحصول على مكاسب سياسية مثل المناصب الوزارية.

وفي حال لم يحصل أي مرشح على أكثر من 50 في المئة من الأصوات في هذه الجولة، ستحتكم تركيا إلى جولة ثانية في 28 مايو الجاري.

الصين تحكم على أمريكي بالسجن مدى الحياة لإدانته بتهمة التجسس

عناصر من الشرطة الصينية

«وكالات» : حكم القضاء الصيني على مواطن أميركي في الثامنة والسبعين بالسجن مدى الحياة بعد إدانته بتهمة التجسس، وفق ما أفادت محكمة الاثنين، لكنها لم تكشف تفاصيل كثيرة عن القضية التي لم يُعلن عنها سابقا.

ويعد هذا النوع من الأحكام المشددة نادرا بالنسبة للمواطنين الأجانب في الصين ويرجّح بأن يفاقم سجن جون شينغ-وان ليونغ، الذي يحمل جواز سفر أميركيا التوتر في العلاقات المتضررة أساسا بين بكين وواشنطن.

وليونغ مقيم بصفة دائمة في هونغ كونغ و«دين بالتجسس وحكم عليه بالسجن مدى الحياة والحرمان من الحقوق السياسية مدى الحياة»، بحسب ما جاء في بيان محكمة الشعب الابتدائية في سوتشو بشرق الصين.

كذلك، اتّخذت سلطات سوتشو «تدابير إلزامية بموجب القانون» في حق ليونغ في أبريل 2021، بحسب ما ذكرت، من دون تحديد تاريخ نقله إلى السجن.

ولم يتضح مكان إقامة ليونغ عند توقيفه.

وذكر متحدث باسم السفارة الأميركية في بكين أنه مطلع على التقارير التي تفيد عن إدانة مواطن أميركي وصدور حكم في حقه مؤخرا في سوتشو.

وأفاد المتحدث أن «سلامة المواطنين الأميركيين في الخارج وأمنهم هما أولوية وزارة الخارجية الكبرى».

وتابع «نظرا لاعتبارات مرتبطة بالخصوصية، لا تعليقات إضافية لدينا».

ولم يقدّم ببيان المحكمة تفاصيل إضافية عن التهم، علما أن المحاكمات المغلقة تعد أمرا معتادا في الصين في القضايا الحساسة.

ورفض الناطق باسم الخارجية الصينية وانغ ونبين التعليق أكثر على القضية خلال مؤتمر صحافي دوري الاثنين.

في هونغ كونغ، أفاد وزير الأمن كريس تانغ في مؤتمر صحافي الاثنين أنه تم إبلاغ سلطات المدينة بتوقيف ليونغ في العام 2021.

وقال تانغ «نفّذت شرطة هونغ كونغ عملية متابعة بناء على إخطار»، من دون تقديم تفاصيل.

ويرجّح بأن يؤدي توقيفه إلى الإضرار أكثر بالعلاقات مع واشنطن التي توتّرت بشكل كبير إثر قضايا مثل التجارة وحقوق الإنسان وملف تايوان.

ووضعت واشنطن وبكين للتو حدا لتوقّف غير رسمي للاتصالات عالية المستوى على خلفية إسقاط الولايات المتحدة ما يشتبه بأنه منطاد تجسس صيني في فبراير.

وفي اختراق ملحوظ الأسبوع الماضي، عقد مستشار الأمن القومي الأميركي جايك سأليفان وكبير مسؤولي الشؤون الخارجية الصيني وانغ يي محادثات استمرت ثماني ساعات في فيينا في اجتماع وصفه الجانبان بأنه «صريح وموضوعي وبنّاء».

والجمعة، أصدرت واشنطن بيانا يدين الحكم الصادر وفق تقارير، بسجن ناشط صيني مدافع عن حقوق الإنسان بتهمة «التحريض على تقويض سلطة الدولة»

وسُجن غوو فيشيونغ المعروف أيضا باسم يانغ ماودونغ ثماني سنوات، بحسب مجموعات حقوقية. لكن لم يصدر أي تأكيد رسمي من الصين للحكم الصادر في حقه.

وأفادت وزارة الخارجية الأميركية في بيانها أن دبلوماسييها منعوا من حضور المحاكمة في جنوب الصين.

وقال الناطق باسم الخارجية الأميركية ماثيو ميلر «نحض جمهورية الصين الشعبية على الإيفاء بالتزاماتها الدولية ومنح مواطنيها محاكمات تراعي الأصول القانونية واحترام حقوق الإنسان وحرياتهم الأساسية بما يشمل حرية التعبير ووضع حد لاستخدام الاعتقالات التعسفية وتدابير منع المغادرة».

وقال ناطق باسم الخارجية الصينية إن «السلطات القضائية (للبلاد) تتحرّك بما يتوافق مع القانون ولا تسمح أفعالها بأي تدخل».

ومن المقرر أن يتوجّه الرئيس الأميركي جو بايدن إلى هيروشيما للقاء قادة بلدان مجموعة السبع.

ويتوقع أن تتصدر علاقة مجموعة السبع مع الصين جدول أعمال القمة التي تجري من 19 حتى 21 مايو.

وتشمل قضايا التجسس الأخرى في السنوات الأخيرة توقيف الكاتب الأسترالي صيني المولد يانغ جون في 2019.

ودعت أستراليا الأسبوع الماضي إلى لم شمل الصحافية المسجونة تشينغ لي مع

حميدتي يرد على «شائعات» مقتله

السودان : اتهامات متبادلة بشأن استهداف كنيسة غرب الخرطوم

حميدتي قال في تسجيل صوتي إنه متواجد وسط جنوده

تبادل كلٌ من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع الاتهامات بشأن استهداف كنيسة في أم درمان الأحد. وفي وقت تجددت فيه الاشتباكات في مناطق جنوب الخرطوم، ردّ قائد قوات الدعم محمد حمدان دقلو (حميدتي) على ما وصفها بالشائعات التي تحدثت عن مقتله.

وتجددت الاشتباكات في مناطق جنوب الخرطوم وفي أم درمان، باستخدام الأسلحة الثقيلة والقصف بالطائرات الحربية. وردّت المضادات الأرضية لقوات الدعم السريع على تلك الهجمات، وتبادل الطرفان الاتهامات بخرق اتفاق جدة الرامي لحماية المدنيين.

وقال مصدر عسكري في الجيش السوداني إن قوات الدعم السريع حاولت الهجوم على المتحف الحربي وسلاح الإشارة بمنطقة الخرطوم بحري.

وأضاف أن الجيش تمكن من تدمير 3 عربات تابعة لقوات الدعم السريع والاستيلاء على 3 عربات أخرى. وأشار المصدر إلى أن الهجوم أسفر عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف قوات الدعم السريع.

في الأثناء، اتهم قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان حميدتي من أسماهم فلول النظام السابق بترويج شائعة مقتله.

وأوضح حميدتي -في تسجيل صوتي- أنه متواجد وسط جنوده في مناطق بحري وأم درمان والخرطوم وشرق النيل، وتوعد بتقديم قائد الجيش عبد الفتاح البرهان لمحاكمة عاجلة.

وفي وقت سابق الأحد، تداول ناشطون سودانيون على مواقع التواصل الاجتماعي خبرا عن مقتل حميدتي جراء إصابته في الاشتباكات مع الجيش.

في غضون ذلك، عبّرت قوات الدعم السريع عن أسفها لحادثة إطلاق النار على كنيسة ماري جرجرس بحي المسالمة في مدينة أم درمان الأحد من قبل جماعة وصفتها بالإرهابية والتابعة للقوات الانقلابية، مما أدى لوقوع إصابات بين المصلين.

ودعت قوات الدعم السريع في بيان إلى تحقيق مستقل في الحادثة، وأكدت استعدادها لتحمّل أي مسؤولية في حال ثبوتها على أي من أفرادها.

وفي بيان الأحد، اتهم الجيش السوداني «مليشيا الدعم السريع المتمردة بإطلاق الرصاص على المصلين المسيحيين في كنيسة المسالمة بأم درمان»، وتابع أن ذلك «امتداد لانتهاكاتها المستمرة، وانتهاكها لكافة القوانين الدولية والأعراف الراسخة»، وفق تعبيره.

وتشير أرقام رسمية إلى أن نسبة المسيحيين تقدر بـ3 في المئة فقط من سكان السودان البالغ عددهم نحو 45 مليون نسمة، لكن جهات مستقلة تقول إن النسبة أكبر من ذلك.

وفي التداعيات الإنسانية، قال الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة السودانية محمد إبراهيم للجزيرة إن عدد من قتلوا في الخرطوم منذ بدء القتال بلغ 243 شخصا، بينما بلغ عدد الإصابات 3379 مصابا.

وأوضح أن عدد المستشفيات التي تعمل في الخرطوم بلغ 87 مستشفى من مجمل 134، وأن عدد المراكز الصحية التي تعمل حاليا بلغ 61 مركزا من مجمل 81، وأضاف أن قوات الدعم السريع سيطرت على 25 مرفقا صحيا.

بدورها، قالت نقابة أطباء السودان إن نحو 280 شخصا قتلوا وأصيب نحو 160 آخرين في اشتباكات دامية شهدتها ولاية غرب دارفور خلال يومين فقط.

وأضافت النقابة -في بيان لها- أن مدينة الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور تمرّ بأحداث هي الأسوأ والأعنف منذ بداية الاشتباكات، وسط انهيار كامل للنظام الصحي في المدينة.

ودانت النقابة في بيانها تمركز القناصين في أحياء المدينة، وهو ما يهدد الحركة ويؤثر على قدرة المرضى على تلقي العلاج والإسعاف، وناشدت النقابة في بيانها المجتمع الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فرض وقف فوري لإطلاق النار.

سياسيا، قال مصدر دبلوماسي سوداني مطلع للجزيرة إن المرحلة الثانية من المفاوضات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بدأت الأحد في مدينة جدة السعودية، بحضور ممثلين عن الوساطة الأميركية السعودية.

وبحسب المصدر ذاته، ستناقش هذه الجولة تفاصيل إعلان المبادئ ومرفقاته، ومقترح هدنة قصيرة لخمسة أيام للتوقيع عليه، إلى جانب بعض القضايا ذات الطبيعة الإنسانية.

وقال مصدران أحدهما دبلوماسي سوداني وآخر من قوات الدعم السريع، للجزيرة، إن هذه الجولة من المفاوضات تتناول تفاصيل هدنة جديدة بين الطرفين، من حيث المدة الزمنية وتحديد ممرات آمنة للمدنيين خالية من الوجود العسكري للطرفين.

كما تناقش هذه الجولة تفاصيل إخلاء القوات العسكرية المستشفيات والمرافق الحكومية الخدمية. وأضاف المصدران أن جولة ثالثة ستبدأ بعد التأكد من التزام الطرفين بالهدنة، وتناقش وقف إطلاق النار الدائم.

وأشار المصدر الدبلوماسي إلى أن الرقابة على وقف إطلاق النار الدائم ستتم عبر الأقمار الاصطناعية من الدول الراعية للمفاوضات، دون أن يستبعد إمكانية وجود مراقبين على الأرض من قبل الاتحاد الأفريقي.

وفي السياق ذاته، قال مصدر حكومي إنّ قوات الدعم السريع ترفض إخلاء المرافق الحكومية، وتطالب بالسماح لها بالبقاء في معسكراتها التي كانت تستخدمها قبل اندلاع القتال في 15 أبريل الماضي.

وقد رفض الجيش -في وقت سابق- هذا الأمر، بحسب المصدر الحكومي، وسيرفضه مجددا في مفاوضات جدة.

لكن مصدرا مطلعا في قوات الدعم السريع قال إن الحديث عن العودة إلى المعسكرات من عدمها سابق لأوانه، ولا سيما في ظل سيطرة هذه القوات على 70 في المئة من العاصمة الخرطوم، على حد قوله.

في سياق متصل، أصدر رئيس مجلس السيادة بالسودان عبد الفتاح البرهان قرارا قضى بإعفاء محافظ البنك السودان المركزي حسين يحيى جنقول من منصبه، وتعيين برعي الصديق علي أحمد بدلا منه.

كما أصدر البرهان قرارا قضى بتجميد حسابات قوات الدعم السريع وشركاتها في جميع البنوك بالسودان وفروعها في الخارج، ونص القرار على منع صرف أي استحقاقات أو ميزانيات مرصودة لها.